

فأطوى الحزمة لما ترى فاطلة قد تميل ساكرا تمام الحبل
 إذ أربع وقال في نجاسات من التحفة نعم بحرم كل ما
 مديون المستخرج المغلط قال وهو من ما لا يتقاليها
 طلع الثياب انتهى كلامه التحفة وفي نجاسات من فتح
 الحوادق لا يحرم ويحرم كل المديون وهو من ما لا يذبح
 ما لا يدخل الحلال أو لا يصيبها نجسا انتهى كلامه فتح
 الحوادق وفي نجاسات من الأمداد ويحرم كل المديون
 وإن كان من ما لا يذبح يحرم لا يدخل الحلال منع
 الحزمة يطهر الحلة بالذبح كما هو خلاف المنع
 فيما انتهى وفي الاستحباب من الأمداد كالمذبح وهو من
 غير مذبح لأن الذبائح يقبل طبع الثياب ومن ثم
 حرم كل ما طلقا كما هو خلاف الذبائح بلزومه في المنع
 من المحرم ولكن فيه مستقيم في حرم حوز الاستحباب
 بالمصنف من كونه نجيب بان حكمه في مقصود لأنه لا
 يعا ويحذف عن المديون لأنه ما هو المحرم
 انتهى وفي فتح الحوادق لا يحرم كل المديون ومن غير
 مذكاة لأن الذبائح يصيب طبع الثياب ومن ثم يحرم

بجاسته لما للجاري القليل يحرم ملاقاته النجاسة وإن
 لم يتغير كالركب السابعة تعجيل العساة القدم أنه فضل
 وأقول هو منصوص عليه في الأمداد وهو من الكتب
 الحديث فالصوتي عليه الثامنة أمداد وقت لمفني
 الوفاء السبق وأقول علق الثالث في القول على ثبوت
 الحديث في الأمداد وهو من الكتب الحديث وقد صح
 الحديث بنفا الصوتي به على الحديث التاسع حين
 اقتدر المنفرد في إثارة الصلاة القديم حوله وأقول
 قال الراجح قال صاحب المهدب والراجح الحق قول
 في الحديث والقديم معان له في الحديث الأمداد وسبق المنع
 إلى الأمداد وقال النووي الذي نقله أصحابنا عن قول
 المنع وهو لصواب الآخر ما قاله وذكر بعضهم
 الحوادق نصت في الأمداد من الحديث فالصوتي على
 القول الجديد ما خلا الأمداد العاشرة تحريم كل
 الحبل المديون وهو القديم وأقول ظاهر ما تقدم في تحريم
 حرمه كل الحبل المديون مطلقا فانه قال في الأصحوة
 من التحفة عطف على ما يحرم ويذبح انتهى
 فاطلة

1957

Copyrighting Saudi University